مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

# الانتخابات البلديّة إنجازٌ للحكومة رغم الشوائب فغالي: غياب التثقيف من أبرز النواقص

**انجزت الحكومة الجديدة في زمن قياسي استحقاقا دستوريا وشعبيا وانمائيا يسجل لها، باجرائها الانتخابات البلدية والاختيارية على كامل الاراضي اللبنانية ومنها مناطق الجنوب المحتلة او المدمرة، بأقل الامكانات الممكنة والمتوافرة، حيث كانت نسبة المقترعين معقولة مقارنة بالظروف الصعبة التي تعيشها البلاد. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، شابت العملية اخطاء اجرائية وادارية، لكنها لم تؤثر كثيرا على سير العملية الانتخابية**

كان من الطبيعي بعد انقطاع تسع سنوات على اجراء هذه الانتخابات، وفي ظل عجز مادي وضعف الامكانات المالية واللوجستية، وغياب الخبرة لدى الموظفين الجدد الذين عملوا في مراكز الاقتراع، مع افتقار التثقيف الانتخابي، ان تحصل اخطاء وشوائب في طريقة الاقتراع وفي فرز النتائج اخرت صدور النتائج الرسمية في بعض الاقضية، لكن ذلك لم يمنع نجاح العملية في مناطق كثيرة اخرى. من باب الانصاف للحكومة ولوزارة الداخلية والبلديات بشكل خاص، القول ان قرار اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية كان قرارا شجاعا وتحديا كبيرا خاضته الحكومة بنجاح كبير حتى ولو لم يكن مثاليا.

الخبير الانتخابي كمال فغالي اضاء لـ"الامن العام" على ابرز ايجابيات وشوائب واخطاء العملية الانتخابية.

■ ما هي ملاحظاتكم التقنية على العملية الاجرائية للانتخابات البلديات؟ وما هو المطلوب لمنع الشوائب والاخطاء وتحسين اجراءات الانتخابات على صعيد التحضيرات اللوجستية، مثل مراكز الاقتراع وطريقة الفرز وتحضير وتدريب الموظفين من رؤساء مراكز وكتبة وغيرها؟

□ بالنسبة الى الملاحظة الاولى عن الايجابية، اود تذكير اللبنانيين والمسؤولين الذين بالغوا في الاشادة بأنفسهم، ان لبنان كان يجري انتخابات من قبل ان يبلغ معظم الوزراء سن الاقتراع. بمعنى هناك عراقة وخبرة طويلة، والانتخابات ليست "بنت يومها"، والدولة التي يمكنها ان تجري انتخابات نيابية في يوم واحد قادرة على اجراء انتخابات بلدية. لذلك فان الجوانب الايجابية كثيرة، لكننا نحزن ونأسف لتكرار الاخطاء ذاتها في كل انتخابات. الملاحظات الاساسية عن الاخطاء والشوائب والنواقص، تكمن في غياب التثقيف الانتخابي تحديدا، اذ كان يجب ان تقوم الدولة بحملة شروحات كما فعلت في انتخابات 2018 النيابية لشرح فكرة النسبية عبر محطات التلفزة. علما ان الاحزاب والهيئات الاهلية، قامت بحملة شروحات وتثقيف واسعة عن كيفية تنفيذ النسبية واحتساب الاصوات. وهو امر يجب ان يحصل ايضا في النظام الانتخابي الاكثري، لأن عدد الناخبين يزداد كل اربع سنوات بنسبة 10 في المئة، وقد مرت 9 سنوات مما يعني ان هناك 20 في المئة زيادة في عدد الناخبين، وهم ناخبون جدد لا خبرة لديهم في كيفية التصويت بالنظام الاكثري، لدرجة ان بعض المرشحين يعتقد ان هناك لوائح بينما النظام الاكثري لا لوائح فيه، بل الناس هي التي تخترع لوائحها، ولا تشطيب فيه الا عند ناخبي الاحزاب بينما كل مواطن يشكل اللائحة التي يريدها كما فعل كثيرون. بعض المرشحين اتصلوا بي ليسألوني عن كيفية توزيع اللوائح داخل او خارج اقلام الاقتراع، معتقدين ان الدولة هي التي توزع اللوائح على الناخبين! الامر الثاني، ان بعض الماكينات الانتخابية طبعت لوائح مع مربعات ليضع الناخب اشارة "اكس" على الاسم الذي يريده، مما يدل على ان كثيرا من المرشحين الذين بلغ عددهم اكثر من 50 الف مرشح لا يفهمون وهم في حاجة الى تثقيف او برنامج تدريب للمرشحين، وهذا من واجبات الدولة والاحزاب والجهات المعنية الأخرى، علما ان الاهم هو تثقيف الناخبين.

■ ماذا عن دور الموظفين في العملية الانتخابية؟

□ هذه هي الملاحظة الثانية. فقد ظهر ضعف وعجز قوي عند بعض الموظفين، وهناك من لديه خبرة، لكن مع فرز النتائج ظهرت كمية اخطاء غير مسموح ان تحصل، واكثرية الشكاوى كانت على الموظفين وعلى ادائهم. مما يعني الحاجة الى تدريبهم لكن ليس كما تدربهم الدولة حاليا، اي وضع 5 الاف موظف في قاعة كبيرة لتدريبهم. يجب ان تتم عملية تدريب الموظفين في مجموعات صغيرة للتأكد من انهم استوعبوا جيدا المطلوب منهم. فالمحاضر اظهرت نواقص كثيرة واخطاء في تعبئتها، لذلك حصلت اخطاء في نتائج الفرز في اقلام كثيرة. الملاحظة الثالثة مختلفة، حيث ان القوى العسكرية والامنية التي تؤمن حماية مراكز الانتخابات والعملية الانتخابية، تعاني من مشكلة تتمثل في انهم يعملون في قرى صغيرة لا في بلدية غنية توفر لهم الاقامة والمنامة. انا اعلم، انه في احدى القرى ركض المسؤولون والاهالي معظم الليل لتوفير فرش لنوم العسكريين وفي ظروف غير مواتية، بينما كان يجب ان تؤمن قيادات القوى خياما لمنامة العسكريين بدل ان يتعرضوا لظروف غير لائقة.



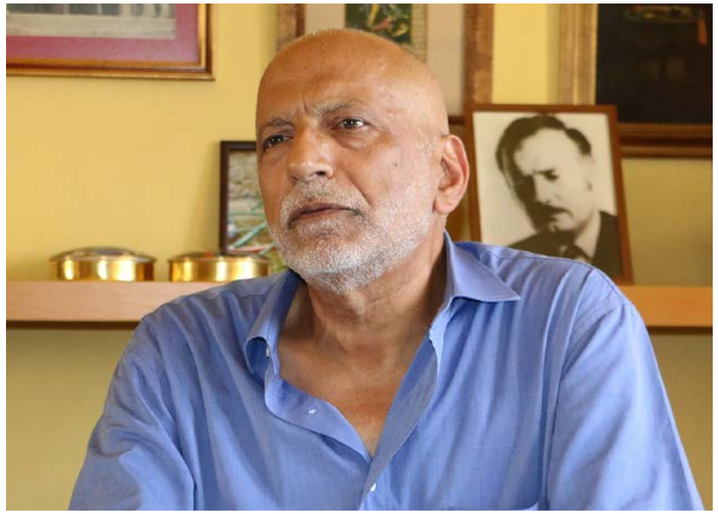

الخبير الانتخابي كمال فغالي.

■ هل لديكم اقتراحات لتحسين قانون الانتخاب البلدي وتطويره بما يؤدي الى اداء افضل واسرع في العملية الانتخابية وتطوير العمل البلدي؟

□ يجب اعادة النظر ليس فقط في قانون الانتخاب، بل في مفهوم البلدية وما هو دورها. هناك بلديات في قرى صغيرة لا يتجاوز مدخولها كل السنة مع الدعم والمساعدات 10 او 20 الف دولار، فماذا يمكن ان تفعل بمثل هذا المبلغ؟ البلدية لديها في القانون صلاحيات لا حدود لها مثل المحافظ، تتدخل في كل الامور كالصحة والتربية والبنى التحتية والتنظيم المدني والانشاءات وغيرها من اختصاصات، لذلك هي تحتاج للمال. من هنا، قبل اعطاء ترخيص او قرار بانشاء بلدية يجب توفير الحد الادنى من الامكانات والمدخول، وتقليص عدد البلديات بحيث لا يتجاوز عددها في لبنان 100 بلدية على ان تكون القرى والبلدات متصلة ببعضها البعض بلديا، كأن يكون في كل قضاء عدد قليل من البلديات وتكون هناك امكانية لديها لإدخال الاموال اللازمة للمشاريع من الجباية او من الدولة. ليس من المنطق ان

> **ظهر ضعف وعجز كبير عند بعض الموظفين**

تكون مثلا بلدية مثل برج حمود فيها 39 الف صوت وهي عضو في اتحاد البلديات مثلها مثل بلدة صغير فيها 100 صوت! بهذه الحالة يصبح العمل البلدي "وجاهة". اقترح لكي نتخلص من تلك "الوجاهة" ان تنتخب كل بلدة صغيرة مجلسها الصغير، على ان تنتخب هذه المجالس مجلسها المركزي لإدارة الشؤون البلدية في كل قرية، فيكون هناك من يمثل القرية الصغيرة حتى لا "تأكلها" البلدة الكبيرة، ويكون لكل قرية وبلدة مدخول مالي. بعد ذلك يمكن البحث في قانون انتخاب جديد على النظام النسبي او غير النسبي، بحيث تنتخب القرى الصغيرة مجلسها الصغير ومنه تنبثق البلدية المركزية. كما يمكن البحث في تطبيق النظام النسبي في انتخاب البلديات الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن 50 او 100 الف شخص. النسبية تمثل كل الأطراف، لكن يمكن ان تتعرقل اعمال البلدية اذا اختلفت الاطراف السياسية كما حصل في اكثر من مكان تحالفت فيه القوى السياسية في البلديات، وكان المواطنون هم طبعا الخاسرين. لتحاشي هذا الامر، يجب ان يكون فريق البلدية متجانسا الى حد كبير لأن البلدية تقرر وتنفذ، وهي ليست مجلس نواب سياسي لتحكم وتقرر وتنفذ. بلا امكانات مالية لا امكان لتطوير العمل البلدي.

■ هل ترى حاجة الى ميغا سنتر في الانتخابات البلدية لتسهيل اقتراع الناخبين؟

□ الاصلاح الاساسي في اي قانون لانتخابات البلديات هو ان ينتخب كل شخص حيث يقيم، ولا توجد حاجة اساسية الى ميغا سنتر لأن قصته معقدة تقنيا، اذ يجب ان يحصل تسجيل مسبق للناخبين تماما كتسجيل المغتربين، وبلا تسجيل مسبق في الميغا سنتر ومعرفة مَن سيصوت تعم الفوضى و"الزعبرة". هناك استحالة وضع مندوبين للوائح، علما ان كل قرية في حاجة الى مندوب فكيف يتسع الميغا سنتر لمندوبي عشرات القرى واللوائح؟ فاذا كان في قضاء البترون وحده مثلا 100 بلدة وقرية و3 لوائح يعني 300 مندوب في قاعة واحدة للقضاء. عدا عن انه كيف سيتأكد رئيس القلم او الكاتب ان هذا الناخب هو من اهل القرية او البلدة اذا لم يكن الموظف منها؟ افضل طريقة للشفافية في الانتخابات هي في وجود المندوبين، لكن الاهم ان ينتخب المواطن في مكان سكنه، فالانتخابات البلدية ليست سياسية، لا هي لمجلس نيابي ولا لمجلس الشيوخ. هي ادارة محلية عبر مجلس بلدية لإدارة شؤون الناس المقيمين في هذا النطاق الجغرافي. لذلك، اي مواطن يدفع الضريبة البلدية حيث يسكن يستطيع ان ينتخب. واذا كان يدفع الضريبة في مكانين ينتخب في المكانين، لذلك يجب اعادة النظر بهذه المسألة. ◄

■ اي قانون تراه الافضل للانتخابات البلدية؟

□ هذا الامر في حاجة الى مداخلة طويلة، لكن في البلديات الصغيرة نحتاج الى نظام اكثري لتصل مجموعة بأكثرية اصوات الناخبين تستطيع ان تمارس مهامها بسهولة. في البلديات الكبرى يجب درس الصيغة المناسبة لها. فمدينة مثل بيروت لو اعتمدت النسبية فيها يجب اعتمادها ايضا في المناطق، لحماية الاقليات في النطاق الجغرافي - وليس الاقليات الطائفية - لذلك لا فكرة مسبقة عن اي قانون انسب بل يوضع حسب الطلب وما الهدف منه وبعد تقرير الموضوع الجغرافي؟ يمكن اعتماد النسبية في المدن والتجمعات الكبرى، لكن ليس على حساب المناطق الصغيرة. لكن البعض كان يطالب باعتماد النظام الاكثري في اللوائح التي تنال اكثرية الاصوات فتكون هي كاملة للمجلس البلدي، وهذا امر مرفوض، لأنه اذا اردنا اعتماد الاكثرية في اللائحة يجب اجراء الانتخابات على دورتين، وتكون الدورة الثانية بين اللائحتين او الثلاث الاول لتنال اللائحة الاكثرية المطلقة ويكون لديها تمثيل صحيح.

**"الاصلاح الاساسي يبدأ بالتصويت حيث يسكن الناخب"**

■ كيف يمكن تطوير عمل الاتحادات البلدية في الاقضية؟

□ اذا كانت هناك بلدية كبيرة تجمع اكبر عدد من البلدات الصغرى، فلا حاجة عندها الى اتحاد بلديات القضاء. الاتحادات البلدية، كما هو معمول بها حاليا، هي مشروع سياسي اكثر مما هو تنموي. بعض الاتحادات لا يضم كل البلديات وغير مترابط جغرافيا، وهناك بلدة فيها بلدية وبلدية في جوارها لا بلدية فيها بل مختار، لذلك "ما بتمشي". يجب ان تغطي البلديات كل الجغرافيا وكل الارض، وهذا يستدعي اعادة النظر في تشكيل الاتحادات.

■ ما المطلوب لوقف تدخل الاحزاب في الانتخابات البلدية وحصرها بالطابع الانمائي؟

□ لماذا يجب منع تدخل الاحزاب؟ بالعكس، فلتتدخل في الانتخابات البلدية لكن بمشاريع تنموية. فكل حزب يقول ان لديه مجلدات بمشاريع وافكار تنموية، وعندما تنتهي الانتخابات تميل ممارسات الاحزاب الى السيىء وتعدد فوزها هنا وهناك ولا تقول ما انجزت. لذلك، يجب وضع قانون للأحزاب يتضمن بنودا عن برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية معلنة لكي تحاسبها الناس على اساسها. لكن لا يمكن ان نكون ضد الاحزاب في المطلق، فاعضاء الاحزاب اتوا من العائلات لا من كوكب آخر، فلا داعي لاستعمال عبارة مرشح العائلات ولا مانع من استعمال مرشح الاحزاب. لنأخذ الجنوب افضل مثال، فيه مجلس الجنوب وتم تشكيله بخلفية سياسية، لكننا نلاحظ اعمالا ومشاريع انمائية وطرقات وارصفة جميلة ومقاعد. فمن فترة بعيدة، اجرى الرئيس الراحل فؤاد شهاب تحسينات في مناطق كسروان ورفع مستواها كالأحزاب، كذلك الامر في مناطق شمالية اهتمت بها الاحزاب كتيار المردة. لذلك لا موقف سياسيا ضد تدخل الاحزاب، فليتدخلوا وليتدخل رجال الدين لكن ليس على خلفيات متطرفة كما فعلت "داعش" التي احرقت المكتبات والمنشآت. رجل الدين مواطن ولديه نظرة اجتماعية واخلاقية، والحزب يجب ان يتعاطى الحياة الاجتماعية. وظيفة اي حزب المساهمة في ادارة شؤون البلد ووجودها افضل من الطائفية والعشائرية. لكن عندما يتدخل السياسيون ورجال الدين بشكل سيئ، يجب ان يواجههم المواطنون ويمنعونهم.